

اهمية الجوانب الاقتصادية في تخطيط المدينة العراقية المعاصرة

أ. د. المهندس جدير كصونة



المقدمة

ان الجانب الاقتصادي للموقع له اثاره في نمو وتطور المدينة عبر العصور، اذ يشكل الأساس الاقتصادي مرتكزا تستند إليه المدينة في مجال عمرانها، لأن المدينة لا تتوقف اهميتها على المساحة التي تشغلها او عدد السكان الذين يقيمون بها بقدر ما تتوقف على جانبها الاقتصادي والوظائف التي تمارسها باعتبار ان تلك الوظائف الاقتصادية التي يؤهلها الموقع لسكان المدينة لها اثرها في تنمية باقي القطاعات التعليمية والصحية... وما يوفره من مردود اقتصادي يمكن استغلاله في بناء المشاريع الانتاجية والاجتماعية التي بدورها تعمل على نمو وتطور المدينة.

وإذا رجعنا إلى تاريخ مفهوم الأساس الاقتصادي للمدن نجد ان الفضل في وضع اسمه الأولى يرجع إلى ابن خلدون.

الدراسة والتحليل

يمكننا دراسة اثر الجانب الاقتصادي من خلال:

١- الصناعة

اصبحت الصناعة الآن تعد من اهم عوامل الاقتصاد لبلد اذ غالبا ما يقاس مدى تقدم اي بلد (دولة) او تخلفه بمستوى تقدمه الصناعي. وعندما نريد دراسة

مواقع الصناعات وتأثيرها في تخطيط المدينة فان اول ما يتبادر إلى الذهن هو مخاطر هذه الصناعات وتأثيراتها في تلوث بيئة المدينة، فاذا كانت هذه التأثيرات لا يمكن التخلص منها فان مواقع الصناعة يجب ان يكون في مكان بعيد كي نحمي المناطق المطلوب حمايتها من التأثير.

وإذ كان هناك خيار في هذا الصدد فيفضل انتقال العمال إلى مواقع العمل بدلا من جعل هذه الصناعات الملوثة بالقرب من المناطق السكنية للعمال.

ويمكن فقط للصناعات التي ليس لها تأثير سيء في بيئة المدينة ان تكون في مواقع قريبة. ان من الامور المرغوب فيها من الناحية التخطيطية ان يجد اكبر عدد من السكان فرص عمل لهم بالقرب من سكنهم.

لذلك فان الموازنة في توزيع مواقع العمل والمناطق السكنية امر مهم ومعياري يجب اخذه بنظر الاعتبار عند تخصيص مواقع الصناعة في عملية التخطيط الحضري. الجانب الآخر الذي يفترض ان يؤخذ بنظر الاعتبار هو مواقع

الصناعة بالنسبة إلى خدمات النقل وتجهيزات الطاقة وتوفير الماء، التي يحتاجها كل نوع من الصناعة. فاذا كانت هذه الخدمات من الاهمية بالنسبة للصناعة فان الموقع يجب ان يكون قريبا من خطوط النقل كسكك الحديد مثلا او النقل المائي او قرب طرق النقل الرئيسية او قرب شبكات المجاري ليسهل طرح فضلات هذه الصناعة بحيث لا تشكل ضررا صحيا للبيئة.

٢- الزراعة

ان الاهتمام بالزراعة بدأ منذ النشأة الأولى للمدن العربية حيث يخبرنا التاريخ ان الرسول (ص) حين هاجر إلى المدينة جعل له اهل المدينة كل ارض لا يبلغها الماء يصنع بها ما يشاء. ومن هنا شغلت الاراضي غير الصالحة للزراعة بالمباني والتكوينات المعمارية. هذا بالنسبة للاراضي اما بالنسبة للمزارعين انفسهم فيخبرنا التاريخ عن الاهتمام بالمزارعين ودعمهم وذلك لان ضعف المزارعين يؤدي إلى ضعف

الاراضي الزراعية وبالتالي خرابها مما يؤدي إلى ضعف الاقتصاد ولا ادل على ذلك من مقولة زياد "احسنوا إلى المزارعين، فانكم لا تزالون سمنا ما سمنا".

اما اليوم ونحن نعيش في بلد عرف منذ القدم باشتهاره بالزراعة وصلاح ارضه لذلك حيث وجود النهرين درجة والفرات وما لهما من دور في تعزيز الزراعة وطبيعة تربة البلد الامر الذي يتطلب توجيه الاهتمام إلى عملية الزراعة حيث يوجد هذه المقومات وما ستلعبه المنتجات الزراعية من دور في زيادة الاقتصاد لبلدنا ويمكننا القول ان الاهتمام بالزراعة من حيث التخطيط يكون من خلال

١- الأبقاء والمحافظة على الاراضي الزراعية وعدم استغلالها لاستعمال آخر. ٢- تزويد المناطق الزراعية بالخدمات على جميع الاعددة صحية، تعليمية... ٣- ربط الاراضي والمناطق الزراعية بشبكة الطرق.

٣- التجارة

لا يخفى على احد ما لهذا العامل من اهمية في تأثيره وتأثره بتخطيط المدينة. فمنذ العصور القديمة كان من الاعتبارات المهمة في اختيار موقع المدينة، وجود نهر جار حيث يوفر لهم طريقة مريحة لنقل البضائع من وإلى المدينة.

ويمكن تعزيز جانب التجارة في التخطيط خاصة ان العراق ذو موقع ستراتيحي حيث يمثل البوابة الشرقية للوطن العربي من خلال

١- الاهتمام بإنشاء الموانئ والاراضي (وتطوير ما موجود) المحللة على الخليج العربي باعتبارها نقطة الاتصال مع العالم الخارجي. ٢- الاهتمام بإنشاء وتطوير شبكة الطرق الخارجية التي من خلالها تتم التجارة البرية.

٣- ان أخذ الجانب الاقتصادي في عملية التخطيط له اثره في الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة من خلال تحقيق فرص عمل وتكافؤ اقتصادي لسكان الريف والمدينة. - ٤- تطور المدينة وتقدمها من الناحية الاقتصادية يساعد على

تحسين احوال سكان المدينة اجتماعيا لسد حاجاتهم الضرورية من المأكول والملبس.... الخ.

٥- ان الظرف الحالي الذي يعيشه البلد يعكس لنا مدى ضرورة دراسة الجانب الاقتصادي في عملية التخطيط.

فمثلا لو كان هناك تنظيم لاستعمالات الارض وتطويرها كالاراضي الزراعية على سبيل المثال من حيث زيادة استصلاح الاراضي وتوفير الماء اللازم للمزروعات وتقديم الخدمات للفلاحين ومنع تحويل استعمالها لكل ما توفره من منتجات زراعية يغنيها عن الاستيراد.

٦- ان العراق باعتباره بلدا غنيا بالموارد وذا تربة صالحة للزراعة منذ القدم ويتميز بموقعه

الاستراتيجي يحتم على المخطط ان يأخذ كل ذلك بنظر الاعتبار وذلك لأن كل عامل من هذه العوامل يعود بفائدة اقتصادية كبيرة اذا ما استغل بشكل كفاء وكيفية لا يؤثر بها في عامل آخر.

الاستنتاجات

١- خلال ما سبق تبين لنا ان التخطيط الحضري له علاقة بالاقتصاد وفروعه من دون أي استثناء، لذلك يجب على المخططين تعزيز وتقوية الجانب الضعيف ما يمكنهم ذلك والنهوض كالتجارة مثلا او

الزراعة لأن وجود جانب واحد قوي يشكل خطرا على مستقبل المدينة، إضافة إلى ما يتبع الرقي من زيادة في المردود الاقتصادي ورفاهية السكان.

٢- دراسة السبل والامكانيات التخطيطية لجعل وجود الصناعة بشكل لا يتعارض مع حياة وعضوية المدينة وامكانية تقليص المضار والمزعجات التي تبعها الصناعة وتلوث بها البيئة البشرية.

٣- ان أخذ الجانب الاقتصادي في عملية التخطيط له اثره في الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة من خلال تحقيق فرص عمل وتكافؤ اقتصادي لسكان الريف والمدينة. - ٤- تطور المدينة وتقدمها من الناحية الاقتصادية يساعد على

ظاهرة تدني اسعار الاسهم

حسام الساموك

هناك عوامل حاسمة في تحديد اسعار الاسهم التي تتداولها شتى بورصات العالم، حيث يلعب الموقف المالي لاية شركة دورا فاعلا في التوافق على اسعار اسهمها خلال عمليات التداول. وحين يؤخذ اداء الشركة ومردودات عملياتها كابرز مستلزمات تقويم سعر السهم، تبرز موجودات الشركة او المشروع الصناعي والزراعي او الخدمي والمصرفي عاملا حاسما آخر حيث تجري العملية التقليدية بحساب القيمة التقديرية للموجودات من ارض ووسائل انتاج ومستلزمات مختلفة، لتتقسم على عدد الاسهم التي يتوزعها رأس المال المعلن لتتحدد القيمة التقديرية للسهم في سوق البورصة، وعلى هذا الاساس تتم مساومات التداولين بالاسهم عبر عمليتي البيع والشراء معا.

هذه الثوابت تمثل السياقات المعتمدة في اسواق المال في شتى درجات ادائها وتعاملاتها، لكن ما يجري في البورصة العراقية التي مضى على بدء، تداولاتها ما يربو على عقد ونصف العقد من الزمن، خارج كل هذه السياقات، حيث تشبث آليات العرض والطلب العشوائية في توجهات اسعار الاسهم، بمعنى ان مجرد اشاعة يعتمد في اثارها احد دوافع السوق تلعب دورها في ارتفاع او انخفاض سعر أي من الاسهم المتداولة، خاصة بعد ان اعتمدت في السنة الاخيرة وسائل الغاب حين اصبح ارتفاع او انخفاض أي سهم لا يتحددان باية نسبة محددة كما هو معتاد في كل بورصات العالم التي يعتمد قسم منها نسبة ٥٪ بورصات اخرى تلك النسبة إلى ١٠٪، الا البورصة العراقية التي تجد في جلسة واحدة تضاربا في تنفيذ عقود البيع قد يصل إلى نسبة مئة بالمئة كما حصل قبل اشهر قلائل حين بيع سهم شركة بغداد الغازية في بداية التداول بعشرين دينارا، ليرتفع في نهاية الجلسة إلى خمسة واربعين دينارا.

ولكي لا نستطرد كثيرا في تفاصيل هذا الواقع المضطرب نعود لنؤشر المؤثرات الحقيقية لتدني سعر السهم في البورصة العراقية بسبب محدودية التداولات والتحجيم الواضح في الاموال المتداولة، ولا شك في ان الواقع الاقتصادي المهلك احد العوامل الضالعة في اعتماد تلك السياقات المحجفة.

ان أي استقرار منطقي للأسعار المعتمدة في نشرة البورصة اليومية يبرهن على ان السعر المتداول لأي سهم لا يكاد يساوي سدس إلى سبع قيمته الحقيقية في افضل الاحوال، فيما تلعب التقلبات الجانبية دورا جديدا في رفع نسبي لسهم هذه الشركة او تلك، حيث تعيش تداولات اسهم القطاع المصرفي في المرحلة الراهنة فرصتها الذهبية نتيجة مشروعات المشاركة التي تجرى بين رهط من المصارف الاهلية ومثيلاتها من المصارف والشركات العربية والاجنبية.

ان قوانين البورصات العالمية، وبما فيها قانون سوق العراق للاوراق المالية يحمل ادارة سوق المال مسؤولية حماية سعر السهم تعبيرا عن مسؤولية حمايته الثروة الوطنية، وهو ما يحتم ان تدرس هيئة السوق مع المختصين والمعنيين في الشأن الاقتصادي والمؤسسات ذات العلاقة، الوسائل الكفيلة بانعاش اسعار الاسهم وبما يتناسب مع قيمتها الحقيقية ويعزز مسيرة اقتصادنا الوطني ويجنبه كل عوامل الركود والتقهقر.

تطوير وتوسيع المنطقة الصناعية في اربيل

تراجع اعداد محال تفكيك السيارات بعد زيادة استيراد قطع الغيار

السيارات وبيعها اجزاء أي قطع غيار مستعملة، اصبحت الآن لتدخل المئات من موديلات السيارات الحديثة حتى موديل ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ وانفتاح طرق التجارة بشكل اوسع سواء أكان مع ايران ام مع تركيا فتوفرت قطع الغيار حتى انخفض ثمنها كثيرا فضلا عن ان الطريق مع بغداد الآن مفتوح وبإمكان أي تاجر جلب اكوام من قطع الغيار بالاتفاق مع تجار بغداد.

شاب من العاملين في المنطقة الصناعية اراد ان يشاركننا الحديث فقال: عملت في هذه المنطقة منذ الخامسة من عمري ويبدو ان تتطور هذه المنطقة اكثر من هذا بان يكون الاعتماد على الممكنة الحديثة في العمل اكثر من العمل اليدوي وتتميز لو تم تبليط الطرق المؤدية إلى المنطقة الصناعية وتطوير مطاعمها لتتكون صالحة للعمال والمهندسين واصحاب السيارات، وأشار ان جميع العاملين يأملون الخير في ظل التطورات الحالية في اقليم كردستان العراق تزيد من العمل والحركة الاقتصادية النشطة.



خلال عشرة ايام تكتب مسودة مشروع قانون الخصخصة

إلى الجهات العليا لغرض

تشريعها. وأضاف ان مسودة دراسة القانون سوف تتضمن حلولاً عديدة واقتراحات مهمة للمشاريع والمصانع العراقية والية عملها الجديد على وفق التغيرات التي شهدتها العراق التي ستجعل من اقتصاد السوق حراً.

ستنشر لاحقاً ان مجلس الوزراء قد اوعز بتشكيل لجنة لكتابة مشروع الخصخصة تضم اثنين من مستشاري مجلس الوزراء ورئيس هيئة الخصخصة ورئيس اتحاد الصناعات العراقي ورئيس غرفة التجارة وشخصيات قانونية اخرى، وسوف تنجز مسودة كتابة المشروع بالكامل خلال عشرة ايام لترفع

بغداد / سناء الحسينيا

أكد مصدر مسؤول في اللجنة العليا لقانون الخصخصة ان اللجنة اوشكت على عملية اناة وانجاز مشروع الخصخصة المكلفة به من قبل الحكومة. وقال الاستاذ قيس كاظم الخفاجي رئيس اتحاد الصناعات العراقي في مقابلة مع الحدث الاقتصادي

شعاع كابيتال) تحذر من التعامل العشوائي في اسواق الاسهم العربية

الانخفاض. وقالت، بحسب ما نشرت جريدة "الحياة" اللندنية السبت ٧-٥-٢٠٠٥: ان أكثر الأضرار سلتحق بالاستثمرين هذه المنطقة بدأت في الثمانينيات من القرن الماضي بعدد قليل من المحال حيث كان العاملون فيها من السمكية واللحامين والمصلحين الذين ورثوا المهنة من آبائهم او عملوا فيها منذ صغرهم اذ ان اكثرهم لم يكونوا يدرسون في المدارس.

اما الآن فقد دخلها اضافة إلى الاسطوات عدد من العمال المهنيين من خريجي اعداديات الصناعة وعدد آخر من خريجي الكليات ولكنهم في كل الاحوال يستفيدون من خبرة العاملين

الحاصل في اسواق الأسهم العربية. مشيرة إلى أن انخفاض الاسبوع الماضي قد وخز بعض المستثمرين وذكرهم بجسامة الأضرار التي يمكن أن تلحقها بهم الأسواق إذا ما قررت



ديجا - العربية. نت

حذرت شعاع كابيتال"، المؤسسة المالية المتخصصة في أعمال الاستشارات الاستثمارية وادارة الاموال واعمال الوساطة المالية، من التعامل العشوائي

اسعار العملات

أهم الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٦٠	١٤٧٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

أسعار المواد الانشائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار العراقي
السمنت العادي	طن واحد	١٦٧٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	١٨٠٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	١٥٥٠٠٠
الرمل	قلااب سكس ٢٠ م	١٥٠٠٠٠
الحصى	قلااب سكس	١٥٠٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٣٥٠٠٠٠
شيش تسليح	طن واحد	٩٠٠٠٠٠
(كاشي) عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن واحد	٨٠٠٠٠